النموذج البرلماني: جنوب افريقيا

جنوب افريقيا نظرة عامة:

تقع دولة جنوب أفريقيا في جنوب القارة الأفريقية ، وتبلغ مساحتها 1,22 مليون كيلومتر مربع، تحدها من الشمال ناميبيا وبوتسوانا وزمبابواي، ومن الشرق موزمبيق والمحيط الهندي، ومن الجنوب المحيط الهندي، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ويقع داخل أراضيها مملكتان هما سوازيلاند وليزوتو، وبالنسبة للديانة أكثر من 79% من السكان مسيحيون (أغلبهم بروتستانت) والبقية ديانات أخرى ، وبلغ عدد سكانها قرابة 55,653 مليون نسمة وفقاً للإحصائيات الصادرة عن مركز الإحصاء لعام 2016، وتوجد إحدى عشر لغة رسمية فيها أهمها الانجليزية، الأفريكانز (لغة مزيج بين الهندية واللغات الأوروبية ويستخدمها ذوي البشرة البيضاء).

وتعد جنوب إفريقيا من أكبر الدول المنتجة للذهب ، والفحم الحجري، والنحاس، والحديد، والمنجنيز ، والبلاتينيوم، واليورانيوم , كما أن الزراعة تنتج ما يحتاجه السكان، وما تنتجه البلاد من معادن وزراعة يوفر كل الخامات الأولية المطلوبة للصناعة فهي تنتج منتجات صناعية مختلفة مثل: الملابس، والغذاء، والآلات، والبضائع الصناعية الأخرى.

التأريخ السياسي في جنوب افريقيا :

بدأ أول استيطان أوروبي في جنوب أفريقيا عام ١٦٥٢، حينما هبط (يان فان ريبك) وجماعة من الهولنديين في منطقة كيب تاون بأمرٍ من شركة الهند الشرقية الهولندية، ليؤسّس محطة للسفن التي تدور حول أفريقيا من أوروبا إلى جنوب آسيا أو العكس، وكان هؤلاء الهولنديون هم أول أجداد للمستوطنين الأوروبيين في جنوب القارة. وفي خلال ١٥٠ عامًا من الحكم الهولندي تزايَدَ عدد المهاجرين من هولندا وألمانيا وفرنسا، وامتدت رقعة الأرض التي استوطنوها صوب الشرق والشمال على السواحل، بينما كان الامتداد إلى الداخل محدودا. وفي عام ١٧٩٥ احتلت بريطانيا كيب تاون وأصبحت المنطقة المحيطة بها ابتداءً من ١٨٠٦ جزءًا من الإمبراطورية البريطانية، وفي أوائل القرن التاسع عشر ألغت بريطانيا الرق، ولكن الحكم الإنجليزي وإلغاء الرق لم يَرق للبوير (الفلاحين) لاسيما ان البوير كانوا وما زالوا يعتقدون أن هناك هوة عميقة مقدَّسة بين سكان أفريقيا وبينهم , ونتيجة لهذا الاختلاف أخذ البوير يهاجرون صوب الشمال الشرقي عبر الكارو إلى إقليمَيْ الأورانج والترنسفال، وهناك اصطدموا اصطدامًا عنيفًا بالبانتو

الذين أخذوا يشكلون خطرًا على ما اعتقده البوير أرضا خالصة لهم، وهذا الخطر جاء نتيجة عاملين يرجعان في الوقت نفسه إلى مسبب واحد:
العامل الأول: محاولة الزعيم (شكا) — أحد كبار زعماء البانتو — توحيد البانتو بقبائلهم المختلفة تحت زعامته لصد تيار البوير المتزايد.
العامل الثاني: توسع(شكا) بوسيلة الحرب ضد القبائل التي رفضت الانضمام له أدى بهذه القبائل إلى الهجرة في مختلف الاتجاهات في جنوب القارة، وخاصة في الاتجاه المضاد لتقدم البوير ولقد أدى هذا إلى احتكاكات كثيرة بين البوير والبانتو، الامر الذي أدى في النهاية إلى حروب عديدة سميت باسم حروب(الكافير).
أما أول استيطان إنجليزي كبير فقد حدث حينما وصل خمسة آلاف مهاجر إلى بورت إليزابيث عام ١٨٢٠، بناء على مشروع إنجليزي لتدعيم السيطرة الإنجليزية على القسم الشرقي من إقليم الكاب، واستقرَ الإنجليز في منطقة ألباني حول جراهامز تاون (المنطقة الساحلية بين بورت إليزابيث وأيست لندن)، ثم جاء آخَرون إلى ناتال، وأُعلنت تلك المنطقة مستعمرة إنجليزية عام ١٨٥٦. وهكذا انقسم البيض من حيث الأصل في جنوب القارة إلى مجموعتين رئيسيتين:
(الإنجليز (٤٠٪ من البيض)، والبوير ومَن انضم إليهم من المهاجرين من القارة).
وبعد اكتشاف الماس في كمبرلي عام ١٨٧٠، وتوغل النفوذ الإنجليزي إلى الداخل، وسياسة سيسل رودس لاحتلال الأراضي التي عرفت فيما بعد باسم روديسيا ، وكان لا بد للبوير والإنجليز أن يصطدموا، وفعلًا وقعت الحرب عام ١٨٩٩، وانتهت بمعاهدة، وبعد ذلك كوَّنت بريطانيا إمبراطورتيها في جنوب القارة باسم(اتحاد جنوب أفريقيا)، الذي أُعلِن له دستور خاص عام ١٩٠٨،وقد ظلت جنوب أفريقيا عضوا في الكومنولث البريطاني حتى عام ١٩٦١، حينما أعلِنت جمهورية منفصلة عن بريطانيا بعد استفتاءٍ صوت فيه البيض فقط، وقد قامت معظم دول العالم بانتقاد سياسة جنوب إفريقيا ،ورفضت الأمم المتحدة سياسة (الفصل العنصري)،وقطعت الكثير من دول العالم علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع جنوب إفريقيا. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين بدأ بعض البيض يطالبون بمنح السود حق التصويت، وضرورة إلغاء سياسة التفرقة العنصرية. وبعد أن تخلت حكومة جنوب إفريقيا عن سياسة التمييز العنصري، استأنفت معظم الدول علاقاتها التجارية معها، بعد ذلك ألغت الحكومة سنة 1991م قانون قسَم السكان على أساس عرقي، ولكن ظلت التقسيمات العنصرية تؤدي دورا في حياة السكان في جنوب إفريقيا. وبموجب الدستور المؤقت، ألغت الحكومة التمييز العنصري عام 1993م عن طريق استفتاء عام صوت البيض فيه بالإيجاب طالبين بذلك من الحكومة المضي قدما في تبني ديمقراطية غير عنصرية , وفي العام التالي ألغت الأمم المتحدة كافة القيود التجارية مع جنوب إفريقيا وفي عام 1994انتهت مرحلة الفصل العنصري ((الأبارتهيد)) على يد الزعيم "نيلسون مانديلا" .

التركيبة المجتمعية:

يعد مجتمع جنوب إفريقيا من المجتمعات المعقدة من حيث التركيبة ،حيث ينقسم المجتمع إلى عدة خطوط تفصل بين المكونات الاجتماعية ، فالتمايز على أُسس: العرق والإثنية والطبقات والدين هي أهم خطوط الانفصال ، وينقسم سكان جنوب إفريقيا إلى فئة متقدمة اجتماعيا وتعليميا وثقافيا واقتصاديا، وفى مقدمة هذه الفئة الأقلية البيضاء والتي يبلغ عددها نحو ستة ملايين نسمة، ومعهم شرائح إفريقية ومن أصول هندية تشاركهم نفس الميزات، إلا أن نحو 60% من السكان الأفارقة يعانون من انخفاض مستويات المعيشة والتعليم والرعاية الاجتماعية والصحية، والأوضاع الاقتصادية، تقسم المجموعات العرقية إلى أربعة أصناف سكانية بحسب تصنيف نظام (الأبارتهيد):

1- (السود) ويُطلق عليهم الأفارقة : وهم السكان الأصليون والقبائل المنتمية تاريخياً إلى هذه المنطقة.

2- الآسيويون: الذين ينحدرون من شعوب جنوب آسيا، وهم غالباً هنود وباكستانيون.

3- ذوو الأصول الأوروبية: ويصنفون بحسب اللون على أنهم أوروبيون .

4- الملونون: اصحاب النسب المختلط .

التطور السياسي في جنوب افريقيا

عرف التاريخ السياسي لجنوب افريقيا العديد من الدساتير فقد تم تبني أول دستور لجنوب أفريقيا في 31 أيار **1910** ، بعد انتهاء الحرب بين البوير والإنكليز، وقد أعلن هذا الدستور قيام اتحاد جمهورية جنوب أفريقيا، التي ضمّت دولتي الأورانج والترانسفال البويريتين، ومقاطعتَي الكيبوناتال التابعتين لبريطانيا كما أدى هذا الدستور إلى حرمان أغلبية الشعب (السود) حريةَ التعبير السياسي، وأطلق عملية قصر وجود الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا على ما يقرب من 3 بالمئة من أراضي البلد.

أما دستور 1961 فجسد أيديولوجية(الأبارتهيد) فلم يسمح بأي نوع من التمثيل، سواء كان مباشراً أو غير مباشر للسود والهنود في كلا المجلسين التشريعيين اللذين نص عليهما الدستور، وتركزت السلطة الفعلية في يد رئيس الوزراء الذي كان زعيم حزب الأغلبية في المجلس التشريعي الأدنى (مجلس الجمعية)، ويعاونه في ذلك أعضاء مجلس الوزراء (المجلس التنفيذي).

أما دستور 1983 فقد قدم بعض التنازلات الطفيفة إلى أبناء الجماعتين الهندية والملونة، والتي يمكن إجمال دوافعها في انهيار الهياكل السياسية المنفصلة للملوّنين وتخوف البيض من انضمام الملوّنين والهنود إلى السود , وعلى الرغم من التنازلات فإن دستور 1983 لم يمس الأبارتهيد أو الأسس القانونية الخاصة به، مثل قانون تسجيل السكان لعام 1950 . كما استمر الدستور في تجاهل جميع الحقوق السياسية وغير السياسية الخاصة بالأفارقة ، ومع ذلك فمن الصعب إغفال كون دستور 1983 مؤشراً على ميلاد تيار جديد داخل النخبة الأفريكانية الحاكمة وبداية للتطورات السياسية والدستورية التي شهدتها جنوب أفريقيا، وحافظ الدستور على الشكل الموحد للدولة.

أما دستور1993المؤقت ، فلقد كتب النهاية الفعلية لنظام (الأبارتهيد)، إذ أصبح بموجبه جميع سكان جنوب أفريقيا لأول مرة سواسية لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها من دون تمييز بسبب اختلاف اللون أو العنصر أو الدين أو الجنس، وتمثلت قوة دستور 1993 أنه يضع الأطر الدستورية لعملية صنع السلام، وكان يهدف إلى خلق تعايش مشترك بين مكونات المجتمع كافة، وسُمّي بالموقت لأنه لم يكن نتاجاً لعملية ديمقراطية سياسية، بل كان متأثراً، بدرجة أو بأخرى، بسياسات القوة السياسية ورغباتها، ولم تخرج بنوده عن البنود الرئيسة لاتفاق الفاعلين الرئيسيين، وإن شهدت بعض الإضافات والتعديلات التي أخذت في الاعتبار مطالب بعض القوى والأحزاب السياسية المؤثرة محلياً، وفي مقدمها حزب الحرية (أنكاثا)، وجبهة اليمين الأبيض, وعلى الرغم من أن هذا الدستور قد صدر من أجل المرحلة الانتقالية ، فإن جميع الأطراف المشاركة في إعداده أرادت أن يكون أساساً للدستور الدائم للدولة.

في أيار 1996 ، وافقت الجمعية الدستورية على الدستور الدائم لجنوب أفريقيا بأغلبية تزيد على ثلثي أعضائها، (معتمدا على 34 مبدأ من مبادئ دستور 1993) بحيث وافق عليه ما يقارب 85 بالمئة من أعضاء الجمعية التأسيسية، واتفق على أن يدخل حيز التنفيذ في أول كانون الثاني 1997 . وتكوّن دستور 1996 من ديباجة و 243 مادة مقسمة على 14 فصلاً، وهو بمنزلة شهادة ميلاد لأمة جنوب أفريقيا .